غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠

إدارة الدراســـات والتـــدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد
صبـري الخصيـب

نيسان ٢٠١٢

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠

المحتويـــــــات

- الخلاصة التنفيذية.
- جدول خلاصة مؤشرات الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١١.
- الناتج المحلي الإجمالي.
- المالية العامة:
  - الإيرادات والمنح الخارجية.
  - إجمالي الإنفاق.
  - العجز المالي.
  - المديونية الخارجية والداخلية، ومسحوبات القروض الخارجية.
  - التخاصية: الموقف المالي، مصادر عوائدها واستخداماتها.

- التجارة الخارجية:
  - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
  - السلع المعاد تصديرها.
  - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).

- المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
- الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
- الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.
- نشاط بورصة عمان.
- نشاط ميناء العقبة.
- النشاط السياحي.
- نشاط سوق العقار.
- الشيكات المرتجعة.
- التسهيلات الائتمانية.
- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.
- المراجع الرئيسة.

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠

الخلاصة التنفيذية:

تأثر النشاط الاقتصادي الأردني، بالعديد من التحديات والمعيقات الناجمة عن الأزمات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية، محلياً وإقليمياً ودولياً، ابتداءً من الآثار التي ترتبت نتيجة الربيع العربي في الدول المجاورة، مروراً بالأزمات المالية الأوروبية، وانتهاءً بارتفاع أسعار النفط وتضخم الفاتورة النفطية. وبالرغم من تراجع بعض أداء الأنشطة الاقتصادية المحلية، إلا أن البعض الآخر قد حقق نمواً أدى بشكل أو بآخر إلى تحقيق نوع من التوازن النسبي الذي أسهم (إلى حد ما) في ثبات واستمرارية نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وإذا ما قورنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام ٢٠١١ بما تم تحقيقه في العام ٢٠١٠، نجد ما يلي:

- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى (٢,٦%)، بينما بلغ (٢,٣%) و(٥,٥%) خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠٠٩ على التوالي.
- ارتفع إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (١٦,١%)، كما ارتفع إجمالي حجم الإنفاق بنسبة (١٩,١%)، وارتفع أيضاً حجم عجز الموازنة بنسبة ملحوظة بلغت (٣٢,٨%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (١٦,٩%)، وذلك نتيجة لارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي بنسبة (٣٠,١%) من جهة، وانخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بنسبة (٢,٧%) من جهة أخرى.
- ازداد إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (١٦,٢%) نتيجة لنمو كل من الصادرات الوطنية بنسبة (١٣,٤%)، والمستوردات السلعية بنسبة (١٧,٦%)، والسلع المعاد تصديرها بنسبة (١٣%).
- تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (٣٨,٤%).
- ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (٨٢%).
- تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة طفيفة مقدارها (٠,٣%).
- انخفض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٥٦,٧%)، وتراجعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (١١,٥%).
- إزداد حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (١٣,٧%) نتيجة لارتفاع كل من حجم مناولة المستوردات بنسبة (١٧,٢%)، وحجم مناولة الصادرات بنسبة (١٦,٧%).
- انخفض قيمة الدخل السياحي بنسبة (١٦,٣%)، كما تراجع حجم الإنفاق السياحي بنسبة (١٨,٤%).
- ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (٧,٥%).
- انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (٤,٧%).
- ارتفع حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (٩,٦٥%).
- ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (٤,٤%).

جدول خلاصة مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١١

المؤشـــر	٢٠١٠ (مليون دينار)	٢٠١١ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	٩٩٨٥,٥	١٠٢٤٤	٢,٦
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٢,٣	٢,٦	--
الإيرادات المحلية	٤٢٦١,١	٤١٩٨,٩	١,٤-
المساعدات الخارجية	٤٠١,٧	١٢١٥	٢٠٢,٥
الإيرادات الضريبية	٢٩٨٦	٣٠٥٥	٢,٣
النفقات الجارية	٤٧٤٦,٦	٥٧٤٣,٣	٢١
النفقات الرأسمالية	٩٦١,٤	١٠٥٨,٥	١٠
العجز المالي (بعد المساعدات)	١٠٤٥,٢	١٣٨٧,٩	٣٢,٨
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	٤٦١٠,٨	٤٤٨٦,٨	٢,٧-
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	٦٨٥٢	٨٩١٥	٣٠,١
صافي الدين العام	١١٤٦٢,٨	١٣٤٠١,٨	١٦,٩
العوائد التراكمية للتخاصية	١٧٢٦,٤	١٧٢٦,٤	٠
صافي استخدامات عوائد التخاصية	١٧١٣,١	١٧١٢,١	٠,٠٥-
الصادرات الوطنية	٤٢١٦,٩	٤٧٨٠	١٣,٤
السلع المعاد تصديرها	٧٧٣,٢	٨٧٤,١	١٣
المستوردات السلعية	١١٠٥٠,١	١٢٩٩٤	١٧,٦
العجز في الميزان التجاري	٦٠٦٠	٧٣٣٩,٩	٢١,١
قيمة رؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	١٦٦٠,٦	١٠٢٣	٣٨,٤-
رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٣٥٨	٦٥١,٩	٨٢
(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٧٤٧٢	٧٦٧٧	٢,٧
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)	١٥٠,٨	١٥٠,٣	٠,٣-
حجم التداول في بورصة عمان	٦٧٠٠	٢٩٠٠	٥٦,٧-
القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة	٢١٨٠٠	١٩٣٠٠	١١,٥-
حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)	١٦,٨	١٩,١	١٣,٧
الدخل السياحي	٢٥٤٥,١	٢١٢٩,٦	١٦,٣-
الإنفاق السياحي	١٠١٠,٥	٨٢٣,٩	١٨,٤-
حجم التداول في سوق العقار الأردني	٥٩٨٠	٦٤٣٠	٧,٥
الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد	١٠٧٩,٤	١٠٢٧,٩	٤,٧-
التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	١٤٤٥١,٤	١٥٨٥١,٢	٩,٦
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (نقطة)	١٢٤,٥	١٣٠	٤,٤

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصـــاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام ٢٠١١ قد بلـــغ مـــا مقداره (١٠٢٤٤) مليون دينار، مقابل (٩٩٨٥,٥) مليون دينار للعام ٢٠١٠، بنسبة نمو مقدارها (٢,٦%).

فيما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٠ ما مقداره (٢,٣%)، وما نسبته (٥,٥%) في العام ٢٠٠٩.

أما حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق **الجاريـــة**، فقد بلغ في العـــام ٢٠١١ ما مقداره (٢٠٤٧٦,٥) مليون دينار، مقابل (١٨٧٦٢) مليون دينار في العام ٢٠١٠.

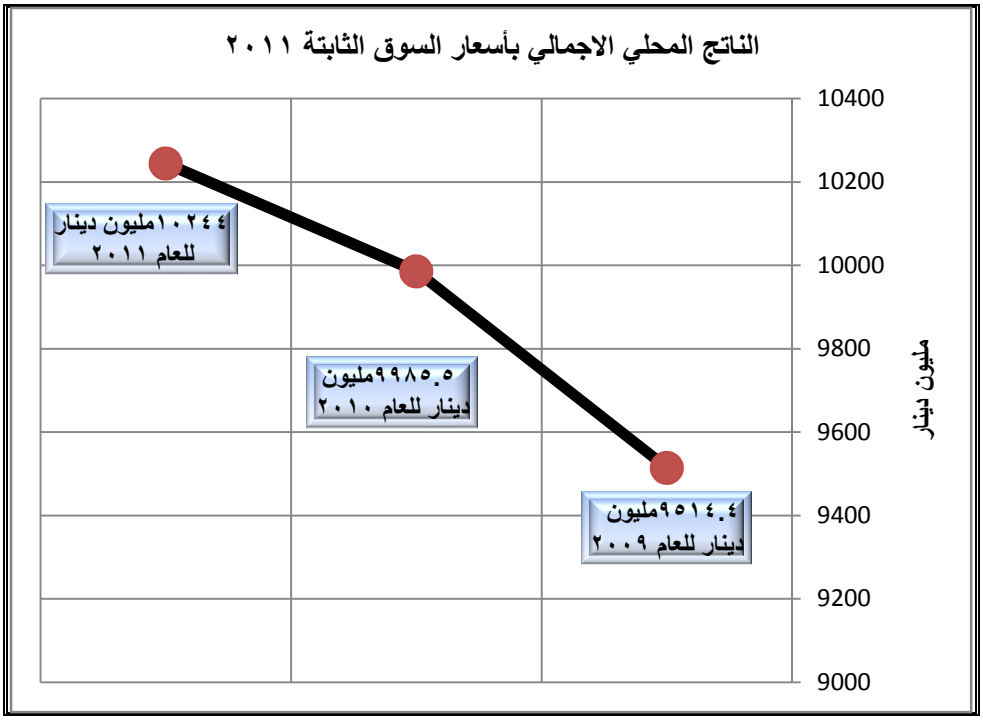

وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتـــة خـــلال العـــام ٢٠١١ بناءً على ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نمـــا قطاع التعدين خلال العام ٢٠١١ بما نسبته (١٧,٧%)، قطاع المياه والكهرباء بنسبة (٥,١%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (٤,٤%)، قطاع المال والتأمين بنسبة (٤,٢%)، قطاع الصناعة بنسبة (٤%)، الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٣,٩%)،

قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٣,٣%)، ، قطاع العقار بنسبة (٢,٨%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٢%).

فيما **تراجعت** نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١١ لكل من قطاع الإنشاءات بما مقداره (-٤,٣%)، وقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (-١,٥%).

» وفيما يلي رسم إيضاحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها:

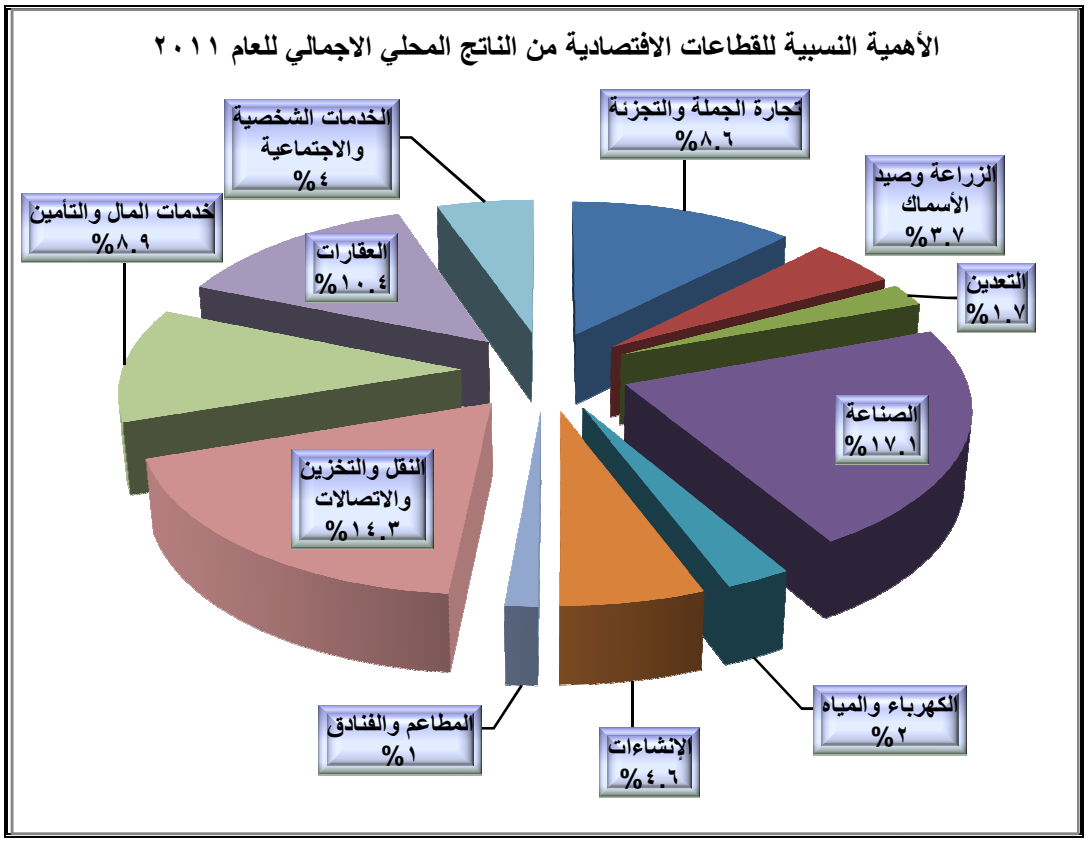

المالية العامة:

أولا: الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفع إجمالي قيمة الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما مجموعه (٥٤١٣,٩) مليون دينار، مقابل

(٤٦٦٢,٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، بزيادة مقدارها (٧٥١,١) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (١٦,١%).

حيث بلغ حجم الإيرادات المحلية خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (٤١٩٨,٩) مليون دينار مقابل (٤٢٦١,١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، بانخفاض مقداره (٦٢,٢) مليون دينار وبنسبة مقدارها (١,٤%)، وقد تأتى الانخفاض في حجم الإيرادات المحلية بشكل رئيس نتيجة لانخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى (كإيرادات تسجيل الأراضي وطوابع الواردات وفوائد القروض الميسرة وفوائد عوائد التخاصية وعائدات التعدين) بمقدار (١٣١,٤) مليون دينار.

في حين بلغت قيمة المساعدات الخارجية المتحققة فعلياً في العام ٢٠١١ ما مقداره (١٢١٥) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (٢٠٢,٥%) مقارنة بحجم المنح الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١٠ والبالغ حينذاك (٤٠١,٧) مليون دينار.

أما حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغ خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٣٠٥٥,٢) مليون دينار بارتفاع نسبته (٢,٣%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (٢٩٨٦) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	٢٠١٠ (فعلي)	٢٠١١ (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	٦٢٤,٦	٦٦٧,٣	٦,٨
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	١٩٩٧,٨	٢٠٢٦,٤	١,٤
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)	٢٨٥,٦	٢٨٦,٩	٠,٥
الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)	٧٨	٧٤,٦	٤,٣-
المجموع	٢٩٨٦	٣٠٥٥,٢	٢,٣

وتتمثل الزيادة في الإيرادات الضريبية خلال العام ٢٠١١ نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة (٦,٨%)، وارتفاع حجم الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة (١,٤%)، في حين انخفض مقدار ضريبة بيع العقار بنسبة (٤,٣%).

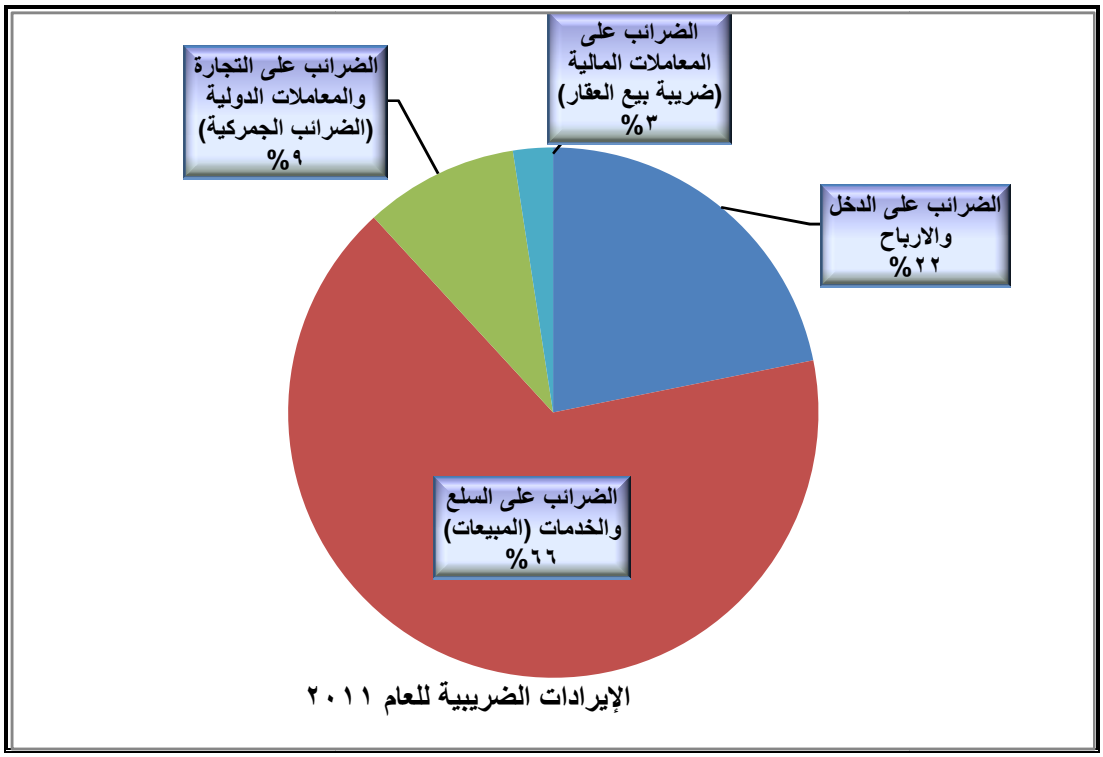

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما قيمته (٦٨٠١,٨) مليون دينار، مقابل (٥٧٠٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠ مسجلا بذلك نمواً مقداره (١٠٩٣,٨) مليون دينار ونسبته (١٩,١%) .

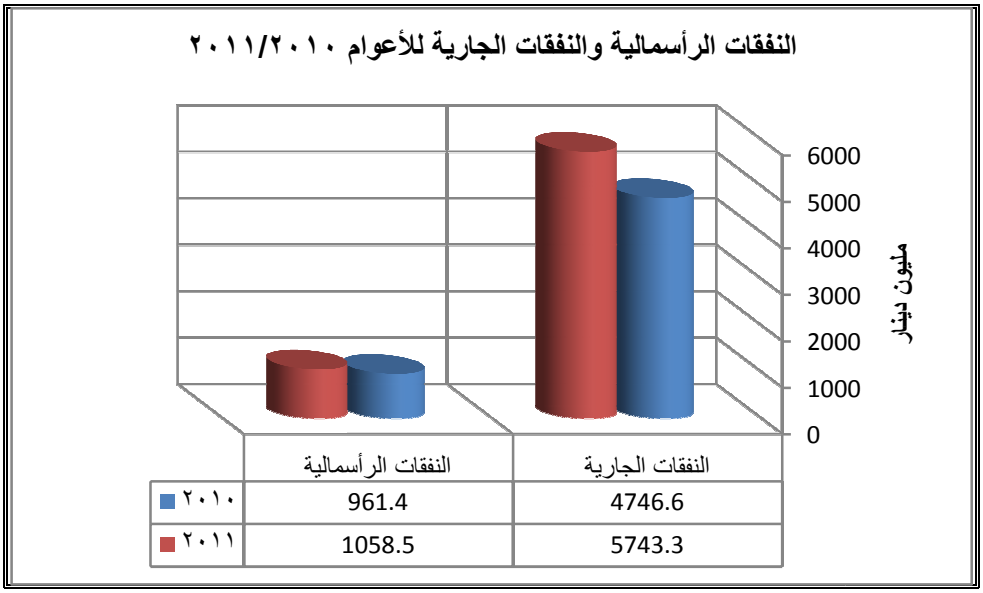

وقد بلغ حجم النفقات الجارية خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (٥٧٤٣,٣) مليون دينار، مقابل (٤٧٤٦,٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، أي بزيادة مقدارها (٩٩٦,٧) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت (٢١%).

أما النفقات الرأسمالية، فقد ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى (١٠٥٨,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بزيادة مقداره (٩٧,١) مليون دينار وبنسبة (١٠%)، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (٩٦١,٤) مليون دينار.

ثالثا: العجز المالي:

أسفرت التطورات التي طرأت على الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة خلال العام ٢٠١١، على تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للدولة بلغ (١٣٨٧,٩) مليون دينار، بارتفاع عن العجز المسجل خلال العام ٢٠١٠ بفارق (٣٤٢,٧) مليون دينار وبما نسبته (٣٢,٨%)، والذي بلغ في حينه (١٠٤٥,٢) مليون دينار. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فان العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (٢٦٠٦,٩) مليون دينار للعام ٢٠١١، مقابل (١٤٤٦,٩) مليون دينار للعام ٢٠١٠، **وبارتفاع ملحوظ نسبته (٧٩,٩%).**

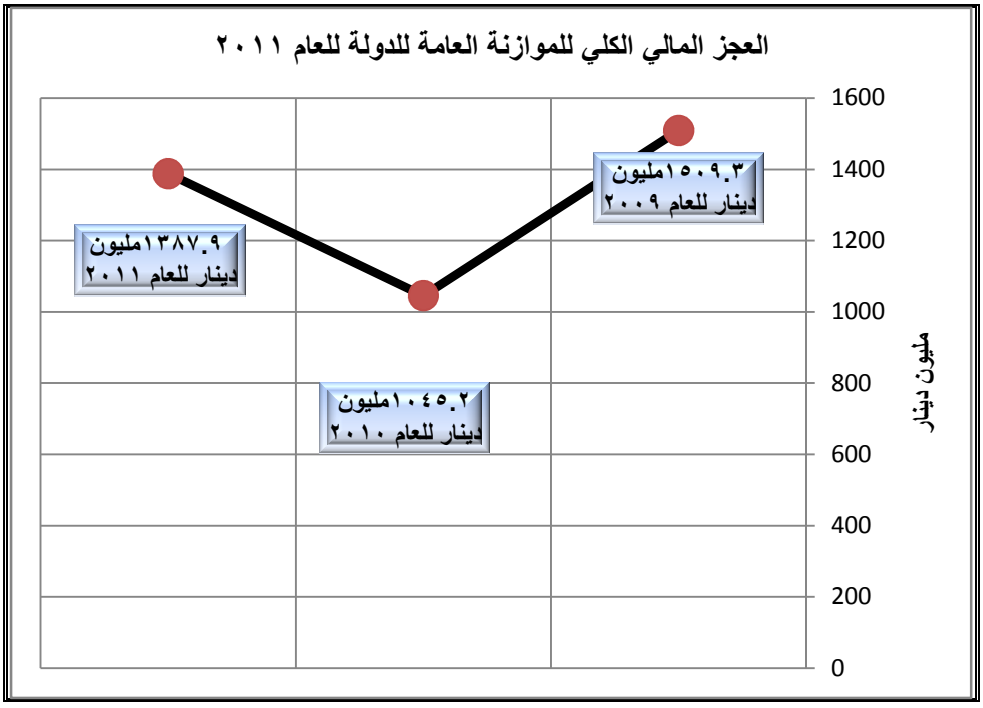

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) في نهاية العام ٢٠١١ ليصل إلى (٤٤٨٦,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢٢%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١١، مقابل (٤٦١٠,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢٤,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٠، أي بانخفاض مقداره (١٢٤) مليون دينار وبتراجع نسبته (٢,٧%).

واستناداً لهيكل المديونية الخارجية، فان نسبة الديون المقيمة بالدولار الأمريكي والين الياباني والدينار الكويتي احتلت المراكز الأولى من إجمالي رصيد الدين الخارجي وبنسب بلغت (٣٨,٧%)، (٢٢,٢%)، (١٩,٤%)، على التوالي في نهاية العام ٢٠١١.

أما بشان خدمة الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول)، فقد بلغت قيمته خلال العام ٢٠١١ نحو (٥١٨,٨) مليون دينار، منها (٣٩٨,١) مليون دينار كأقساط و(١٢٠,٧) مليون دينار كفوائد.

وقد كان لتغير أسعار العملات العالمية وحركات السحب والتسديد أثر على انخفاض رصيد المديونية الخارجية خلال العام ٢٠١١، وذلك نتيجة انخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة (١٧١,٨) مليون دينار، وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة (٤٧,٧) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

أثر التغير في أسعار صرف العملات العالمية والحركات مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:
(مليون دينار)

العملة	رصيد العام ٢٠١٠	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) / المسحوبات (+)	رصيد العام ٢٠١١
يورو	٣٨٥,٧	٩,٨١-	٧,٦٩-	٣٦٨,٧
ين ياباني(كل ١٠٠)	١٠٤٥,٤٩	٤٧,٩١	٩٦,٨٨-	٩٩٦,٥٢
يوان صيني	٢٣,٣٣	١,٤٧	١١,٢١	٣٦,٠١
وحدة حقوق السحب	٢٣٩,٠١	٠,٧٤-	٣,٠٨-	٢٣٥,١٩
دينار كويتي	٨٦٥,١١	٩,١٢	٣,٥٨-	٨٧٠,٦٥
باقي العملات	٢٠٥١,٩	٠,٢٢-	٧١,٧٦-	١٩٧٩,٩٢
المجموع	**٤٦١٠,٨١**	**٤٧,٧٣**	**١٧١,٧٨-**	**٤٤٨٦,٧٦**

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام ٢٠١١ حوالي (٨٥,٥) مليون دولار أمريكي أو ما يعادل (٦٠,٧) مليون دينار أردني.

وقد هذه القروض إلى إثنين، الأول قرض من صندوق النقد العربي بقيمة (٧٠) مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، والثاني قرض مقدم من الحكومة الإسبانية بقيمة (١٥,٥) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة خلال العام ٢٠١١ نحو (٢١٧,٣) مليون دينار، وكما هو موضح تالياً:

المصدر	المبلغ المسحوب (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٦,٥	٧,٦
صندوق النقد العربي	٧٨,٧	٣٦,٢
بنك الاستثمار الأوروبي	٢,٨	١,٣
الصندوق الكويتي للتنمية	١٩,٥	٩
الصندوق العربي للإنماء	٢٦	١٢
الحكومة الألمانية	٢٢,٢	١٠,٢
البنك الإسلامي للتنمية	٨	٣,٧
الصندوق السعودي	٩,٥	٤,٣
القروض الصينية	٨,٦	٣,٩
القروض الكورية	١٩,٥	٩
جهات أخرى	٦	٢,٨
المجموع	**٢١٧,٣**	**١٠٠**

ب- المديونية الداخلية:

بلغ صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (٨٩١٥) مليون دينار أو ما نسبته (٤٣,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١١، مقابل (٦٨٥٢) مليون دينار أو ما

نسبته (٣٦,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠، بارتفاع بلغت قيمته (٢٠٦٣) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (٣٠,١%).

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في العام ٢٠١١ بحوالي (١٢٨٢) مليون دينار مقارنة بالعام ٢٠١٠، وانخفاض إجمالي الودائع الحكومية لدى البنوك بحوالي (٢٤) مليون دينار.

ج- مجموع الدين العام:

أسفرت التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠١١، إلى ارتفاع صافي الدين العام عن مستواه خلال العام ٢٠١٠ بحوالي (١٩٣٩) مليون دينار وبنسبة (١٦,٩%)، ليصل إلى ما قيمته (١٣٤٠١,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٦٥,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١١، مقابل ما نسبته (٦١,١%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠ ، أي بارتفاع مقداره (٤,٦) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المديونية	٢٠١٠		٢٠١١	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
الخارجية	٤٦١٠,٨	٢٤,٦	٤٤٨٦,٨	٢٢
الداخلية	٦٨٥٢	٣٦,٥	٨٩١٥	٤٣,٧
صافي الدين العام	**١١٤٦٢,٨**	**٦١,١**	**١٣٤٠١,٨**	**٦٥,٧**

خامساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي قيمة العوائد التراكمية للتخاصية منذ العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠١١ ما مجموعه (١٧٢٦,٤) مليون دينار، علماً بأنه لم يتحقق خلال العام ٢٠١١ أي عوائد جديدة لحساب التخاصية، ويمكن توزيع إجمالي تلك العوائد كما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠,١
شركة الملكية الأردنية	٢٨٥,٩
شركة الأسمنت الأردنية	٧٩,٨

شركة البوتاس العربية	١٣٤
شركة الفوسفات	٨١,٤
أكاديمية الطيران المدني	٤,١
شركة توليد الكهرباء المركزية	١١٧
بيع أسهم شركة توزيع الكهرباء وكهرباء اربد	٧٣,٧
الشركات الأخرى	١٠,٥
المجموع	**١٧٢٦,٤**

أما عن الاستخدامات التراكمية لعوائد التخاصية منذ العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠١١، فقد تم استخدام حوالي (١٧١٢,١) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

طبيعة الاستخدام	القيمة (مليون دينار)
شراء ومبادلة وإعادة هيكلة ديون	١٥٦٢,٧
أمانات عوائد التخاصية	٦,٥
استرداد ضمانات سندات بريدي	١٥٦,٧ –
سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية – ضريبة الدخل والمبيعات	١٠١,٤
سداد ضريبة الدخل والمبيعات عن شركة الملكية الأردنية	١,٣
مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	٤٠
تمويل مشاريع تنموية أخرى	١٥٢,٦
مشاريع صناديق الإسكان المدني والعسكري	٢٦,٥
تسديد أقساط قروض (صندوق الإسكان)	٢٢,٢ –
المجموع	**١٧١٢,١**

في ضوء المصادر والاستخدامات المذكورة سابقاً، يصبح الموقف المالي الإجمالي لحساب التخاصية حتى ٢٠١١/١٢/٣١، على النحو التالي:

البيـــــــان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	١٧٢٦,٤
صافي الاستخدامات	١٧١٢,١
الرصيد	**١٤,٣**

التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكة خلال العام ٢٠١١، بشقيها الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية والمعاد تصديره ما قيمته (١٨,٦) مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته (١٦,٢%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (١٦,٠٤) مليار دينار.

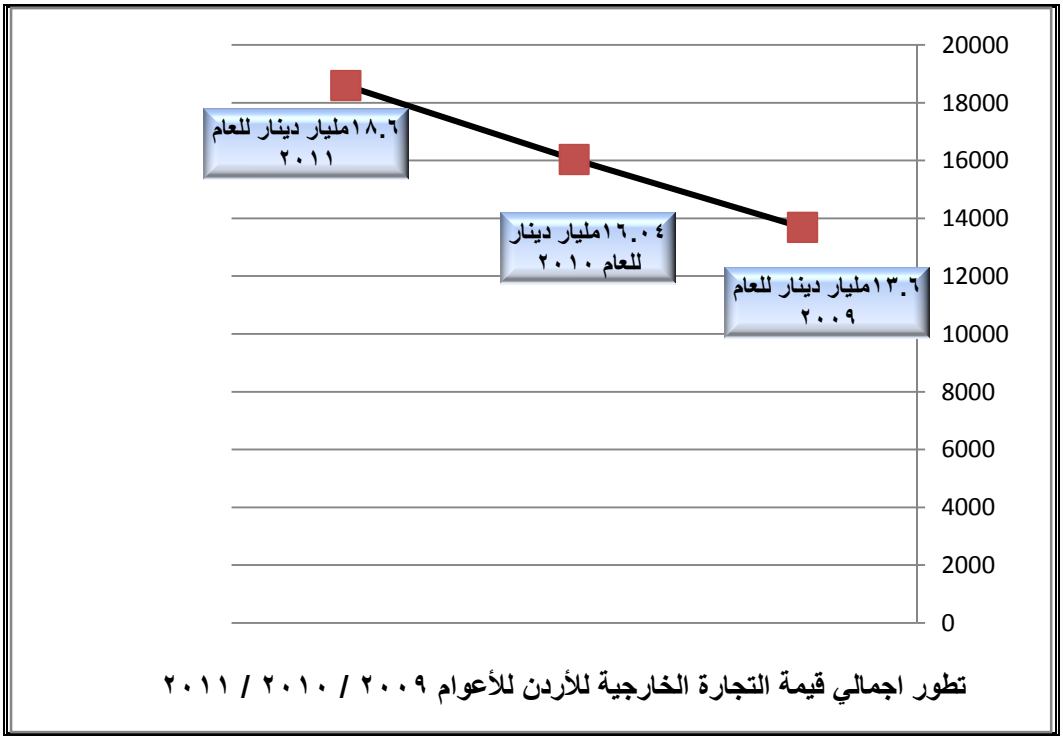

تطور اجمالي قيمة التجارة الخارجية للأردن للأعوام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ / ٢٠١١

أولا: الصادرات الوطنية:

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١ لتصل إلى (٤٧٨٠) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (١٣,٣%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (٤٢١٦,٩) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٥,٧%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١١، في حين شكلت ما نسبته (٢٦,٣%) للعام ٢٠١٠.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام ٢٠١١، كان أبرزها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٤٧,٤%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (٢٦,٨%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٦%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٤,٧%).

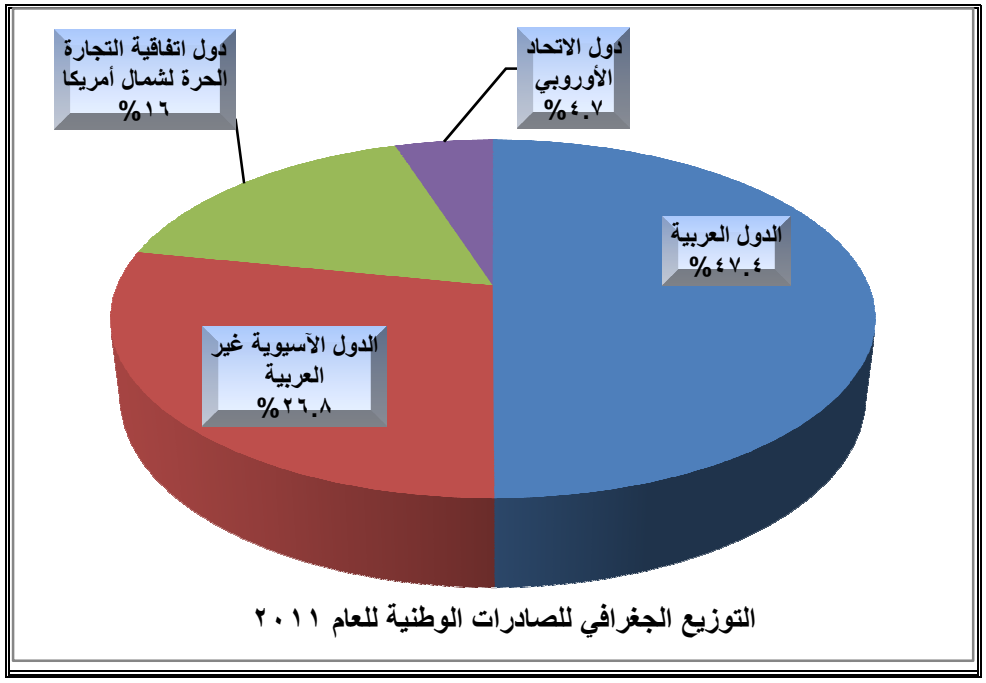

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام ٢٠١١

ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

تنوع التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١ على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات التي شكلت ما نسبته (٢٣,٨%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها المواد الكيماوية بما نسبته (٢٢,٤%)، ومن ثم المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (١٩,٢%)، ومجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (١٥,٣%)، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (٩,٤%)، وما نسبته (٥,٥%) للآلات ومعدات النقل، و(١,١%) لمجموعة المشروبات والتبغ.

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١١ لتصل إلى ما مجموعه (٨٧٤,١) مليون دينار بزيادة نسبتها (١٣%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (٧٧٣,٢) مليون دينار.

ثالثاً: المستوردات السلعية:

ازداد حجم المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١١ لتصل إلى ما قيمته (١٢٩٩٤) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (١٧,٦%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (١١٠٥٠,١) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٦٩,٦%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١١، فيما شكلت ما نسبته (٦٨,٩%) للعام ٢٠١٠.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

احتلت الدول العربية ما نسبته (٣٧,٤%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن، تلتها في المرتبة الثانية الدول الآسيوية غير العربية التي شكلت ما نسبته(٢٦%)، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢٠,٦%)، ودول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) بنسبة (٦,٥%)، ثم بقية الدول الأوروبية كسويسرا وروسيا بنسبة (٥,٣%)، وأخيراً شكلت دول أمريكا الجنوبية (كالبرازيل والأرجنتين) ما نسبته (٢,٦%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام ٢٠١١.

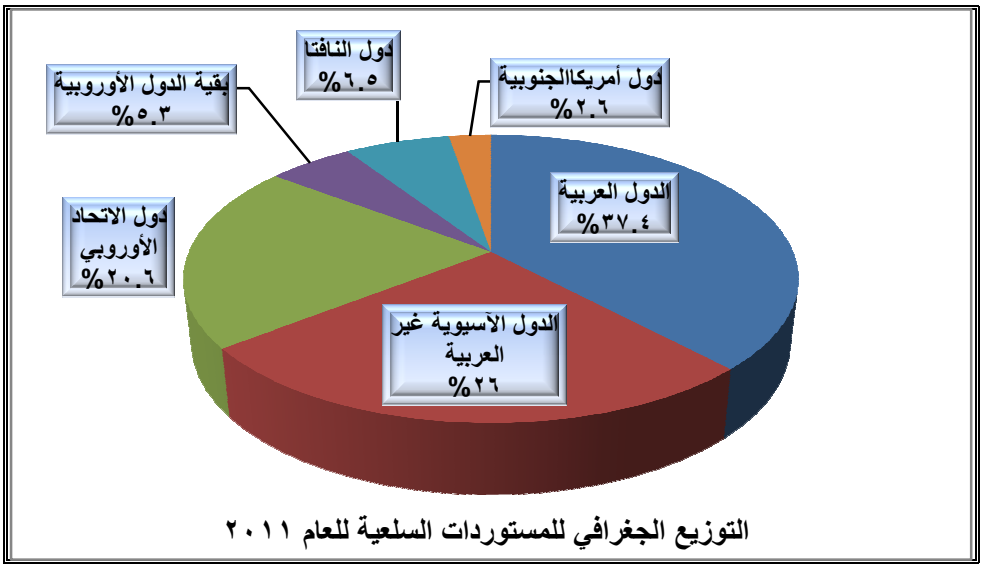

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للعام ٢٠١١

ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

توزع التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١١ إلى مجموعات سلعية عديدة، كان أهمها الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة (٢٨,٩%)، والآلات ومعدات النقل بنسبة (١٨,٥%)، سلع مصنوعة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية والخشب عدا الأثاث بنسبة (١٥,٧%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (١٤%)، المواد الكيماوية بنسبة (١١%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية بنسبة (٦,٥%)، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (١,٩%)، وأخيراً شكلت مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (٠,٨%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١١.

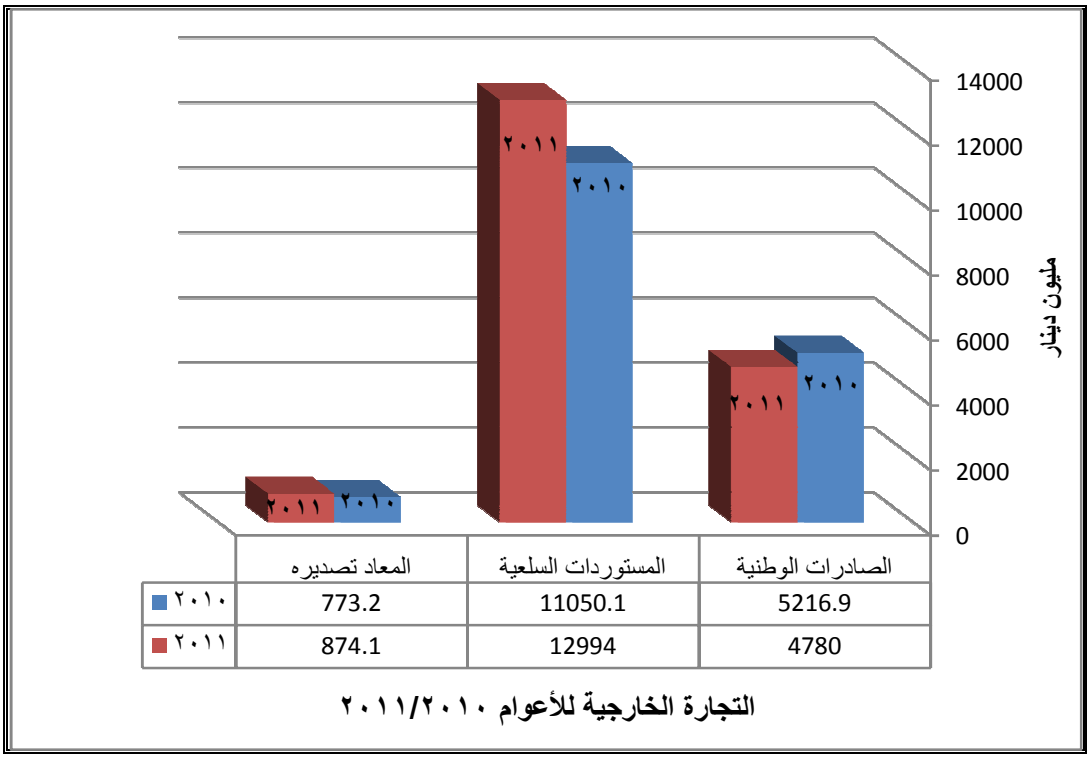

	المعاد تصديره	المستوردات السلعية	الصادرات الوطنية
٢٠١٠	773.2	11050.1	5216.9
٢٠١١	874.1	12994	4780

التجارة الخارجية للأعوام ٢٠١١/٢٠١٠

هذا وقد بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٧٣٣٩,٩) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته (٦٠٦٠) مليون دينار، بارتفاع نسبته (٢١,١%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠١٠ /٢٠١١

التصنيف	العام ٢٠١٠		العام ٢٠١١		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	٤٢١٦,٩	٢٦,٣	٤٧٨٠	٢٥,٧	١٣,٤
السلع المعاد تصديرها	٧٧٣,٢	٤,٨	٨٧٤,١	٤,٧	١٣
المستوردات	١١٠٥٠,١	٦٨,٩	١٢٩٩٤	٦٩,٦	١٧,٦
إجمالي التجارة الخارجية	١٦٠٤٠,٢	---	١٨٦٤٨,١	---	١٦,٢
العجز التجاري	٦٠٦٠	%١٠٠	٧٣٣٩,٩	١٠٠٥	٢١,١

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

استمر تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، وبشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما مجموعه (١٠٢٣) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٣٨,٤%)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (١٦٦٠,٦) مليون دينار.

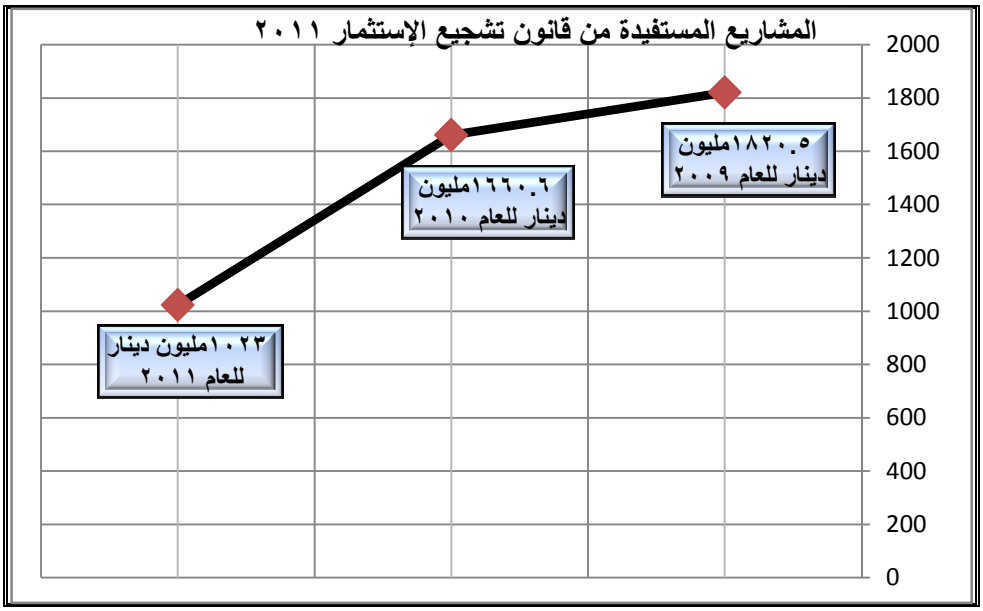

ويعود تراجع قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى انخفاض حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠١١ في كل من قطاع الفنادق بنسبة بلغت

(٧٢,٢%)، قطاع النقل البحري والبري المتخصص والسكك الحديدية بنسبة (٧٠٠٠%)، وقطاع مدن التسلية والترويح السياحي بنسبة (٨٠%).

القطاع	٢٠١٠		٢٠١١	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي
الصناعة	٥٩١,٨	٣٥,٦	٦٤٦,٤	٦٣,٢
الفنادق	٦٩٠	٤١,٦	١٩١,٤	١٨,٧
الزراعة	٢٣,٦	١,٤	٤١,٤	٤
المستشفيات	٢٩,٧	١,٨	٨١,٧	٨
التسلية والترويح السياحي	٢٥٤,٣	١٥,٣	٥٠,٩	٥
مراكز المؤتمرات والمعارض	---	---	١٠	١
النقل البحري والبري المتخصص والسكك الحديدية	٧١	٤,٣	١	٠,١
المجموع	١٦٦٠,٦	%١٠٠	١٠٢٣	%١٠٠

فيما ارتفع في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع الصناعة بنسبة (٩,٢%) خلال العام ٢٠١١، قطاع الزراعة بنسبة (٧٥,٢%)، وقطاع المستشفيات بنسبة (١٧٤,٦%).

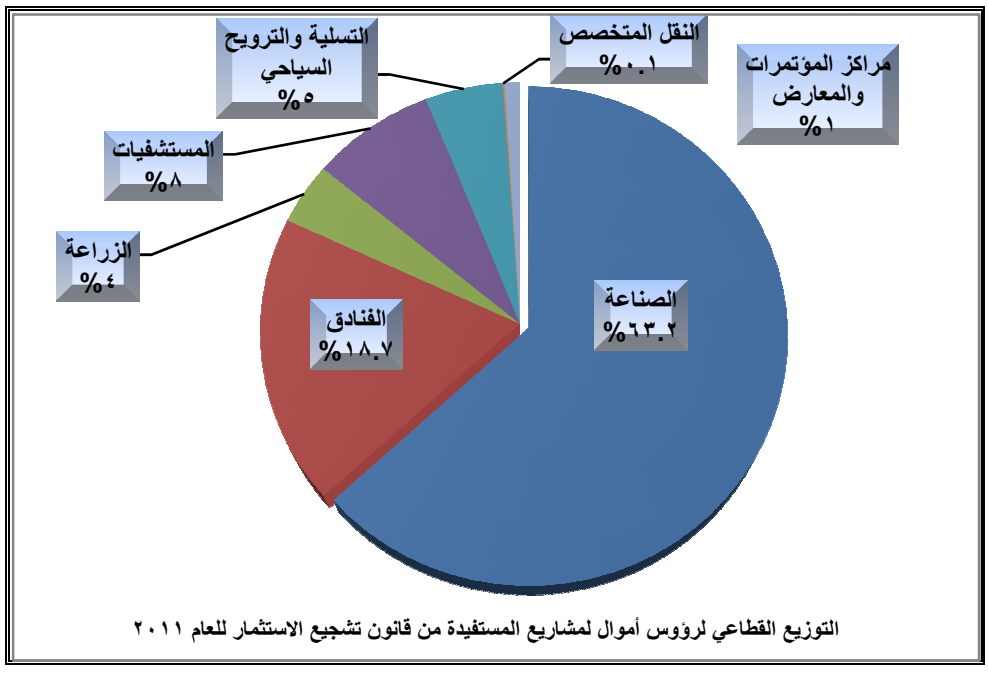

التوزيع القطاعي لرؤوس أموال لمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام ٢٠١١

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما قيمته (٦٥١,٩) مليون دينار مقابل (٣٥٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، بفارق (٢٩٣,٩) مليون دينار وبزيادة نسبتها (٨٢%).

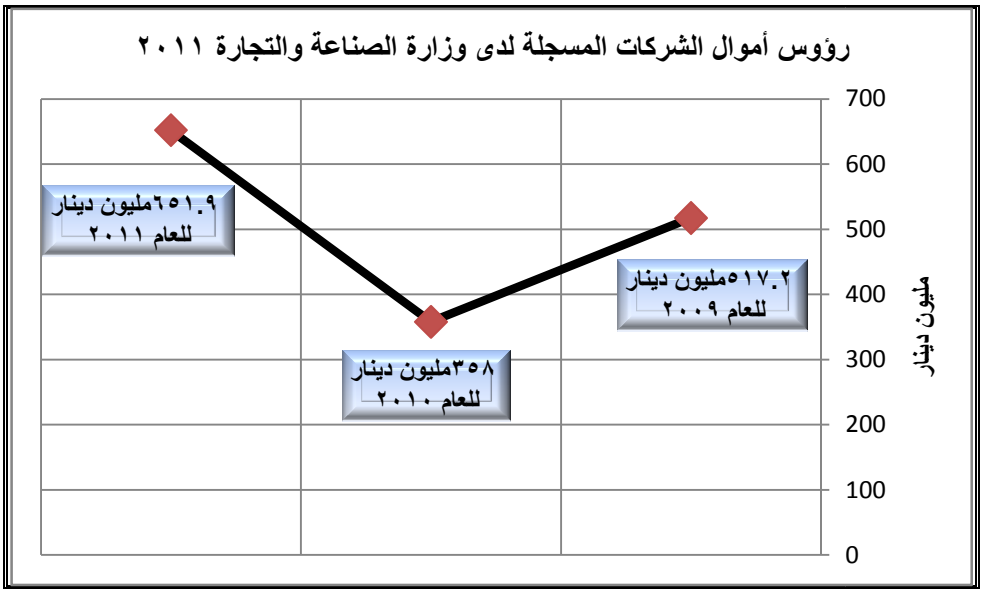

وكنتيجة طبيعية لارتفاع حجم رؤوس الأموال المسجلة، فقد ارتفع كذلك عدد الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١١ ليبلغ (٧٦٧٧) شركة ومؤسسة، بارتفاع نسبته (٢,٧%) مقارنة بعدد الشركات والمؤسسات المسجلة خلال العام ٢٠١٠ والبالغ (٧٤٧٢) شركة ومؤسسة.

القطاع	٢٠١٠			٢٠١١			نسبة التغير لرؤوس الأموال(%)
	العـــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	العـــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	
التجارة	٢٤١٢	٧٠,٨	١٩,٨	٢٤٣٥	٢٠٤,٩	٣١,٤	١٨٩,٤
الصناعة	١٣١٤	٨٨,٥	٢٤,٧	١٤٢٧	٢٥,٩	٤	٧٠,٧-
الزراعة	٨٤١	١٠٠,٩	٢٨,٢	٩١٩	٣٣٢,١	٥١	٢٢٩
المقاولات	٣١٣	١٥,٣	٤,٣	٣٤١	٣٤,٧	٥,٣	١٢٦
الخدمات	٢٥٩٢	٨٢,٥	٢٣	٢٥٥٥	٥٤,٣	٨,٣	٣٤,١-
المجموع	٧٤٧٢	٣٥٨	١٠٠	٧٦٧٧	٦٥١,٩	١٠٠	٨٢

ويستند ازدياد إجمالي حجم رؤوس الأموال المسجلة في العام ٢٠١١ وارتفاعها مقارنة بالعام ٢٠١٠ نتيجة للازدياد في عدد ومقدار رؤوس الأموال لمختلف القطاعات، وكما هو مبين في الجدول أعلاه.

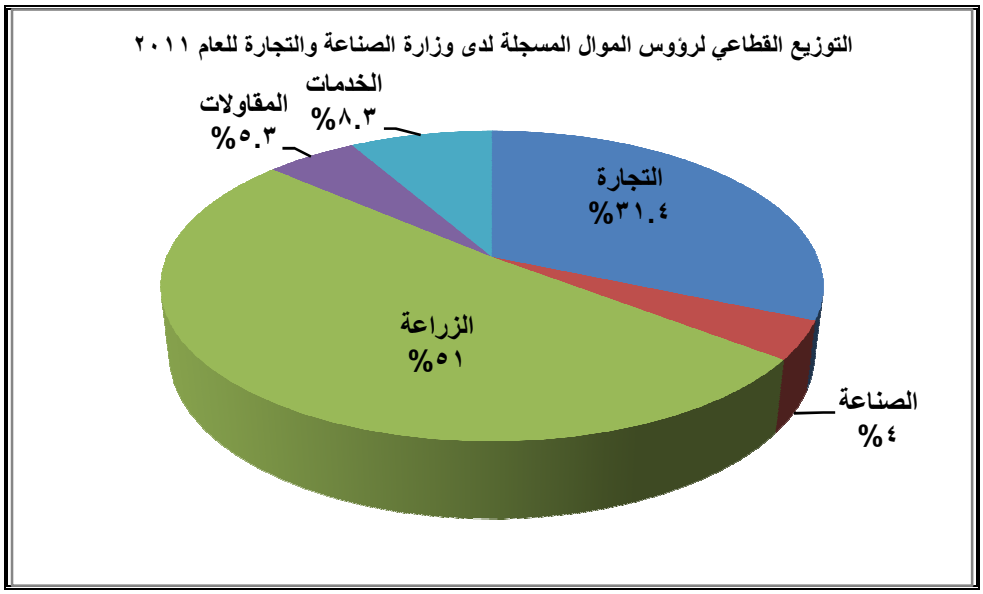

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١١ ما مقداره (١٥٠,٣) نقطة مقابل (١٥٠,٨) نقطة للعام ٢٠١٠ بتراجع طفيف نسبته (٠,٣%).

وبشكل عام، فقد توزع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي على النحو الآتي:

أولاً: الصناعات التحويلية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية خلال العام ٢٠١١ ما مقداره (١٥٢,٤) نقطة، بتراجع نسبته (٢,٢%) مقارنه بما مقداره (١٥٥,٩) نقطة للعام ٢٠١٠.

وشكلت الصناعات التحويلية أهمية نسبية مقدارها (٨٢,٥%).

(١٠٠=١٩٩٩)

أبرز الصناعات التحويلية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	معدل التغير (%)
المـــــواد الغذائيـــــة والمشروبات	١٥,٣	١٩٨,٧	١٩٠,٣	٤,٢-
المنتجات النفطية المكررة	١٤,٧	١٠٣,١	٩٨	٤,٩-
الأسمدة	١٠,٦	١٠٧,٢	١٠٠,٧	٦-
الأدوية	٤,٤	٢١٥,٣	٢٠٦,٣	٤,١-
الاسمنت والجير	٣,٣	٧٩,١	٥٨,١	٢٦,٥-
مجموع الصناعات التحويلية	**٨٢,٥**	**١٥٥,٩**	**١٥٢,٤**	**٢,٢-**

ثانياً: الصناعات الاستخراجية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية خلال العـــام ٢٠١١ (١٢٠,٨) نقطة مقابل (١٠٣,٧) نقطة في العام ٢٠١٠ بارتفاع نسبته (١٦,٥%).

وقد شكلت الصناعات الاستخراجية أهمية نسبية مقدارها(١١%).

(١٠٠=١٩٩٩)

الصناعات الاستخراجية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	معدل التغير (%)
استخراج النفط والغـــاز الطبيعي	٠,٣	٧٧,٧	٧٠,٧	٩-
استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار	٠,٣	٣٨	٤٧,٩	٢٦
الفوسفات	٥,٤	١٠٧,٢	١٢٥,٢	١٦,٨
البوتاس	٤,٨	١٠٧,١	١٢٥,٥	١٧,١
مجموع الصناعات الاستخراجية	**١١**	**١٠٣,٧**	**١٢٠,٨**	**١٦,٥**

ثالثاً: إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة ما مقداره (١٧٤,٤) نقطة خلال العام ٢٠١١، بارتفاع نسبته (٤,٥%) مقارنة بما مقداره (١٦٦,٩) نقطة في العام ٢٠١٠.

وقد شكلت إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة أهمية نسبية مقدارها (٦,٤%).

الرقم القياسي العام:

وعليه، يمكن تلخيص الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (١٩٩٩=١٠٠) للعامين ٢٠١٠ و٢٠١١، على النحو التالي:

(١٩٩٩=١٠٠)

الصناعات	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	معدل التغير (%)
التحويلية	٨٢,٥	١٥٥,٩	١٥٢,٤	-٢,٢
الاستخراجية	١١	١٠٣,٧	١٢٠,٨	١٦,٥
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	٦,٤	١٦٦,٩	١٧٤,٤	٤,٥
الرقم القياسي العام	**١٠٠**	**١٥٠,٨**	**١٥٠,٣**	**-٠,٣**

بورصة عمان:

انخفض حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى (٢,٩) مليار دينار، مقارنه مع (٦,٧) مليار دينار خلال العام ٢٠١٠، وبنسبة انخفاض مقدارها (٥٦,٧%).

وقد أغلق الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة عند مستوى (١٩٩٥) نقطة مقارنة مع (٢٣٧٤) نقطة بنهاية العام ٢٠١١، أي بانخفاض نسبته (١٥.٩%).

كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١١ بنسبة (٤١,٧%)، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة (٤,١) مليار سهم نفذت من خلال (١,٣) مليون عقداً

مقارنة مع (٧) مليار سهم تم تداولها خلال العام ٢٠١٠ نفذت من خلال (١,٩) مليون عقد. وكذلك انخفض معدل دوران الأسهم ليصل إلى (٥٨,٢%) مقارنة مع (١٠٢,٢%) للعام ٢٠١٠.

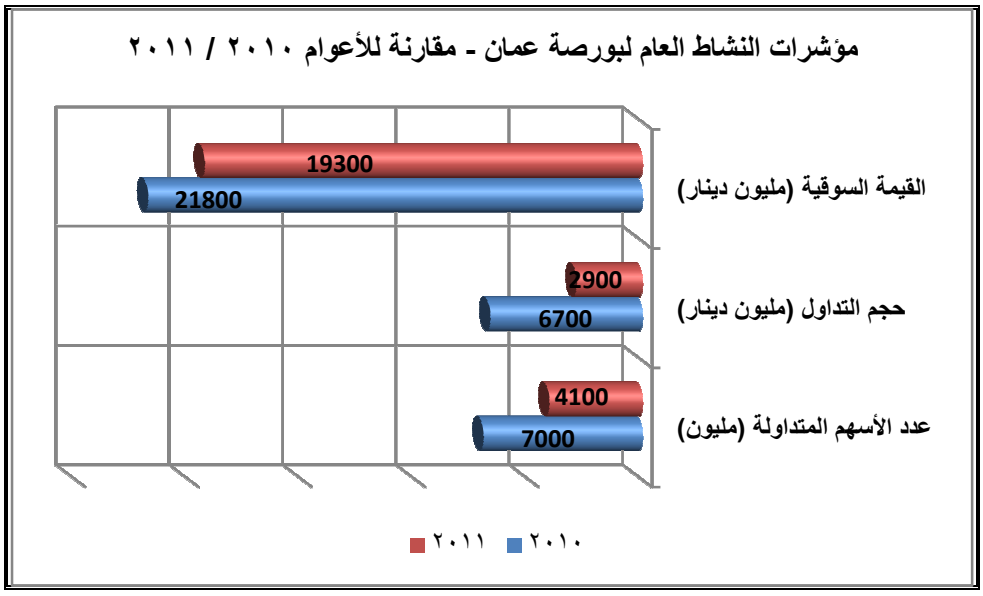

وعلى الرغم من مؤشرات التراجع المذكورة سابقاً، إلا أن نسبة ملكية غير الأردنيين ببورصة عمان ارتفعت خلال العام ٢٠١١ لتبلغ (٥١,٣%) مقارنة مع ما نسبته (٤٩,٦%) بنهاية العام ٢٠١٠، كما ارتفع صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال عام ٢٠١١ بمقدار (٧٨,٦) مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره (١٤,٦) مليون دينار لعام ٢٠١٠.

ومن جانب آخر، فقد تم إدراج شركتين جديدتين لدى بورصة عمان خلال العام ٢٠١١ ليصل عدد الشركات المدرجة إلى (٢٤٧) شركة، كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية العام ٢٠١١ نحو (١٩,٣) مليار دينار بنسبة انخفاض مقدارها (١١,٥%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٠ التي بلغت في حينه (٢١,٨) مليار دينار.

نشاط ميناء العقبة:

بلغ عدد السفن التي أمت ميناء العقبة خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٢٨٩٢) سفينة بانخفاض بسيط مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام ٢٠١٠ والبالغة حينذاك (٢٩٠٢) سفينة.

وقد ارتفع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما مجموعه (١٩,١) مليون طن، مقابل (١٦,٨) مليون طن خلال العام ٢٠١٠، أي بارتفاع بلغ (٢,٧) مليون طن، وبما نسبته (١٣,٧%).

كما بلغ حجم المناولة من المستوردات في العام ٢٠١١ ما مقداره (١٠,٢) مليون طن، مقابل (٨,٧) مليون طن خلال العام ٢٠١٠ وبارتفاع نسبته (١٧,٢%). أما حجم مناولة الصادرات فقد بلغت قيمته (٨,٩) مليون طن بارتفاع نسبته (١١,٢%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (٨) مليون طن.

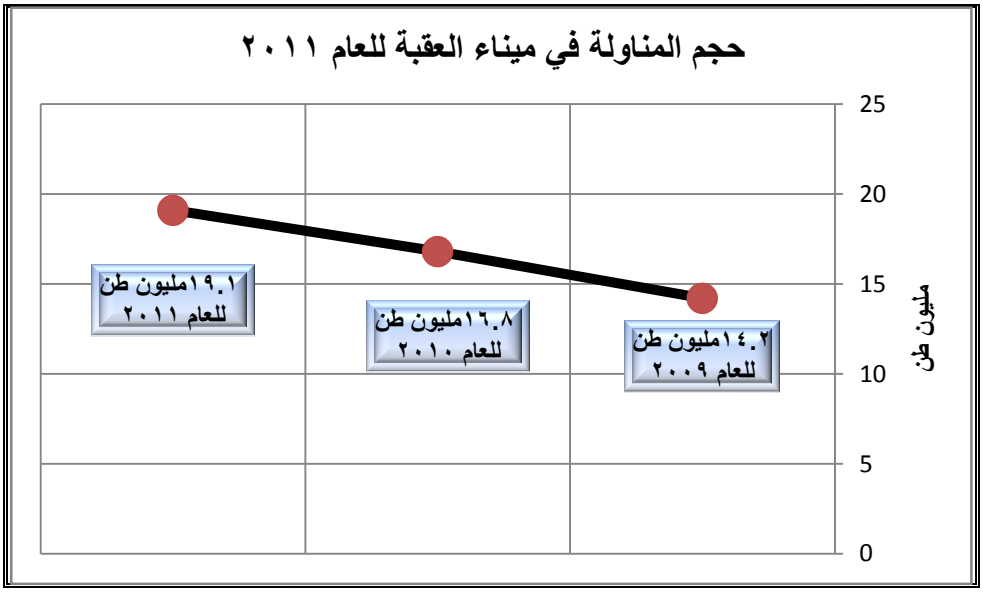

وبخصوص حركة الحاويات الصادرة والواردة عبر ميناء الحاويات في العقبة، فقد بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠١١ من فئة (٤٠) قدم ما مجموعه (١٢٣٩٣٠) حاوية، بارتفاع نسبته (١٦,٧%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (١٠٦١٩٧) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠١١ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩٨٧١٠) حاوية، بارتفاع نسبته (٨,٦%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة (٩٠٨٦٥) حاوية.

أما الحاويات الواردة عبر ميناء العقبة خلال العام ٢٠١١ من فئة (٤٠) قدم، فقد بلغ عددها (١٢٨٧٣١) حاوية، بارتفاع مقداره (٢٠,٢%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة حينذاك (١٠٧٠٤٩) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الواردة

عبر الميناء خلال العام ٢٠١١ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (١٠١٦١٦) حاوية، مقابل (٨٨٣٠٢) حاوية خلال العام ٢٠١٠، وبزيادة نسبتها (١٥%).

وفيما يتعلق بالسفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام ٢٠١١ فقد بلغ عددها (١١٣) سفينة، بانخفاض نسبته (٢٥,١%) مقابل (١٥١) سفينة خلال العام ٢٠١٠. وقد بلغ عدد السياح (القادمين والمغادرين) اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن (١٤١,١) ألف سائح بانخفاض نسبته (٥%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن السفن خلال العام ٢٠١٠ والبالغ حينذاك (١٤٨,٥) ألف سائح. وقد انخفض إجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين من خلال ميناء العقبة في العام ٢٠١١ ليصل إلى (٨١٠,٧) ألف راكب، بانخفاض نسبته (١١,٤%) مقارنة بأجمالي عدد الركاب خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (٩١٤,٩) مليون راكب.

النشاط السياحي:

انخفضت قيمة الدخل السياحي خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما مجموعه (٢١٢٩,٦) مليون دينار بتراجع قيمته (٤١٥,٥) مليون دينار، وبما نسبته (١٦,٣%)، مقارنة بقيمة الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (٢٥٤٥,١) مليون دينار.

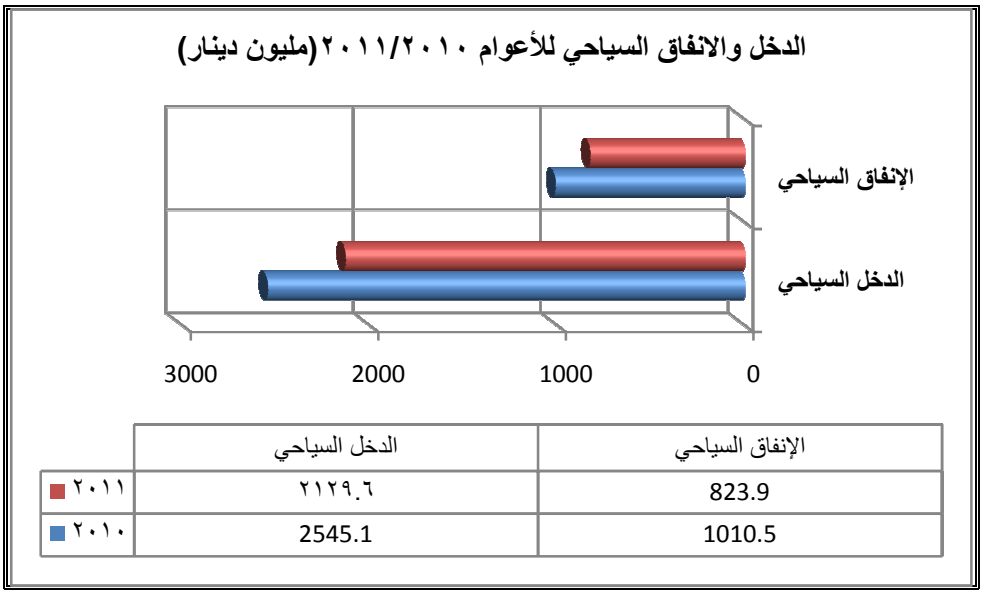

وقد بلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٤١٩,٥٧١) زائر بنسبة انخفاض ملحوظة مقدارها (٤٠,٧%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠١٠ والذي بلغ في حينه (٧٠٧,٧٣٥) زائر.

وقد شكل السياح القادمين من الدول الأوروبية ما نسبته (٦١%) من إجمالي السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١١، يليها السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بما نسبته (٢١,٣%)، ومن ثم السياح القادمين من الدول الأمريكية بنسبة (١١,٢%)، والسياح القادمين من الدول العربية بنسبة (٥,٧%)، وأخيراً السياح القادمين من الدول الأفريقية بما نسبته (٠,٧%).

هذا وقد انخفض معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى (٤,٣) ليلة، مقابل (٤,٥) ليلة في العام ٢٠١٠، وبانخفاض نسبته (٤,٤%).

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١١، فقد انخفض أيضاً ليصل إلى ما قيمته (٨٢٣,٩) مليون دينار، بتراجع نسبته (١٨,٤%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٠ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (١٠١٠,٥) مليون دينار.

نشاط سوق العقار:

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى ما قيمته (٦٤٣٠) مليون دينار، بزيادة نسبتها (٧,٥%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠١٠ والبالغ في حينه (٥٩٨٠) مليون دينار.

وقد نما إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠١١ بنسبة (٨,٦%)، حيث بلغ عددها (٩٧,١) ألف معاملة، منها (٢٨,٤) ألف معاملة بيع شقق و(٦٨,٦) ألف معاملة بيع أراضي. مقابل (٨٩,٤) ألف معاملة خلال العام ٢٠١٠ والتي توزعت على (٢٣,٧) ألف معاملة بيع شقق، و(٦٥,٧) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد ارتفع عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠١١ بنمو نسبته (٢٠,١%)، حيث بلغت ما مجموعه (٢٨٤٩٣) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٤) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (٢٣٧٢١) شقة بمعدل مساحة مقدارها (١٩٦) متر مربع.

أما بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١١، فقد قُدرت بما مجموعه (٥٦٤٣) معاملة، منها (٢٨٩٠) معاملة للشقق و(٢٧٥٣) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٤٤٩) مليون دينار.

في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه(٤٥٦٨) معاملة، منها (٢٢٦٨) معاملة للشقق و(٢٣٠٠) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٣٣٨,٣) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع (٢١٧٢) مستثمراً، تلتها الجنسية الكويتية بمجموع (٨٤٣) مستثمراً، ومن ثم الجنسية السعودية بمجموع (٧٦٥) مستثمراً. أما من حيث القيمة، فقد احتلت الجنسية العراقية أيضاً المرتبة الأولى بحجم مقداره (٢٥١,٩) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٥٦%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (٥٠,٧) مليون دينار وبنسبة (١١%)، ومن ثم الجنسية الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة (١٧,٥) مليون دينار وبنسبة (٤%)، وأخيراً الجنسية الأمريكية بمبلغ (١٦,٩) مليون دينار وبما نسبته (٣,٨) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين.

الشيكات المرتجعة:

للسنة الثانية على التوالي، تراجعت قيمة وعدد الشيكات المرتجعة، فقد انخفض مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى (١٧٠٦,٥) مليون دينار بانخفاض قيمته (١٧١,٢) مليون دينار وبما نسبته (٩,١%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠١٠ والبالغة في حينه(١٨٧٧,٧) مليون دينار.

وتنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول **يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد** والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (١٠٢٧,٩) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٤,٧%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة حينذاك (١٠٧٩,٤) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٢,٥%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠١١ ، فيما شكلت ما نسبته (٣,١%) للعام ٢٠١٠.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات **المعادة لأسباب فنية أخرى** والتي بلغت قيمتها (٦٧٨,٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بانخفاض نسبته (١٥%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٠ والبالغة في حينه (٧٩٨,٣) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠١١، فقد إزداد ليصل إلى (٤٠,٧) مليار دينار مقابل (٣٤,٣) مليار دينار خلال العام ٢٠١٠ ، أي بارتفاع نسبته (١٨,٨%).

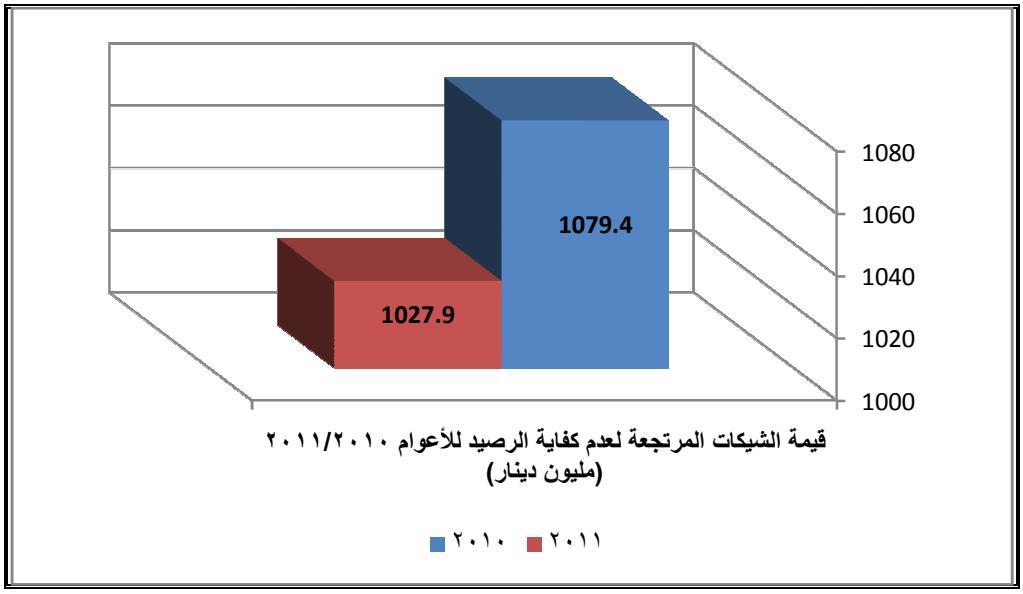

التسهيلات الائتمانية:

ما زال حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوح من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية – كعادته – بارتفاع متواصل، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه التسهيلات خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (١٥٨٥١,٢) مليون دينار، مقابل (١٤٤٥١,٤) مليون دينار للعام ٢٠١٠، بزيادة قيمتها (١٣٩٩,٨) مليون دينار، وبنمو نسبته (٩,٦%).

وتُشير الإحصاءات إلى استمرار استحواذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بما نسبته (٢٣,٨%) من مجموع هذه التسهيلات، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على ما نسبته (٢١,٨%)، ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة (١٤,٥%)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (٧,١%)، وقطاع الخدمات المالية بنسبة (٢,٧%) من مجموع التسهيلات الإئتمانية خلال العام ٢٠١١.

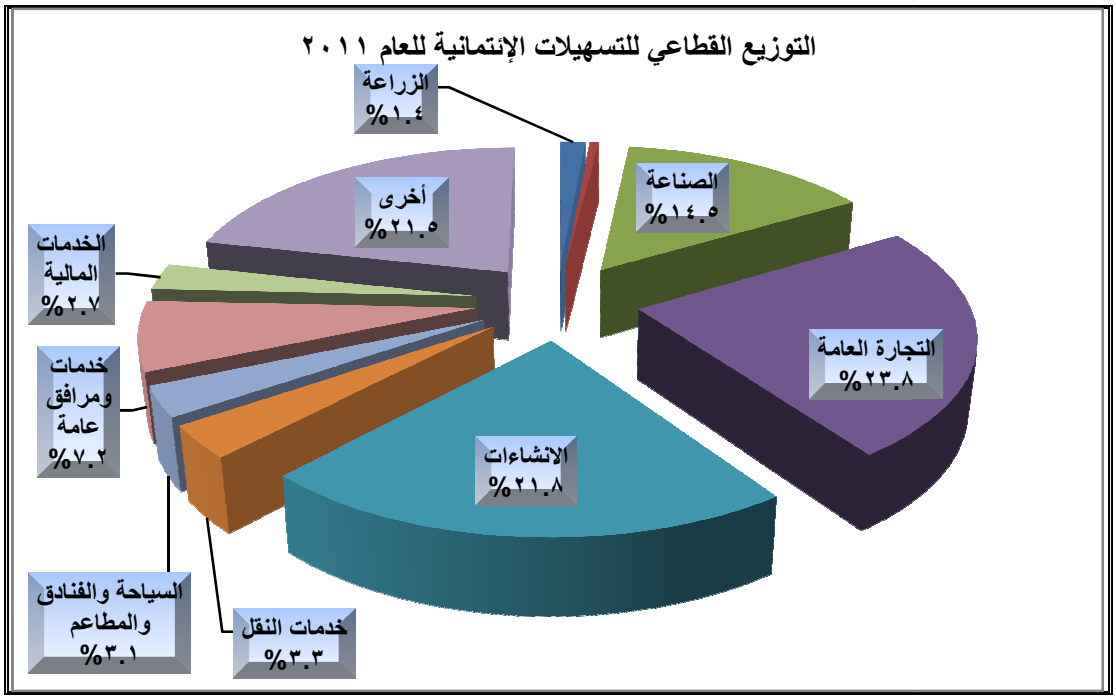

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى (١٣٠) نقطة، مقابل (١٢٤,٥) نقطة خلال العام ٢٠١٠، بنسبة ارتفاع مقدارها (٤,٤%).

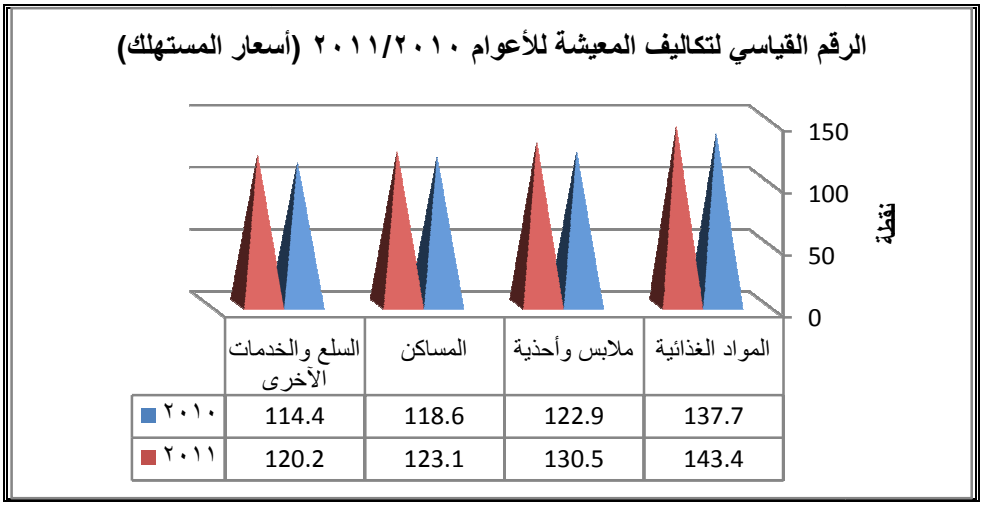

كما كان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد ارتفع خلال العام ٢٠١٠ بنسبة (٥%)، وانخفض في العام ٢٠٠٩ بنسبة (٠,٦%)، وارتفع بنسبة (١٣,٩%) في العام ٢٠٠٨.

ويأتي الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نتيجة لارتفاع العديد من مستوى كلف إنتاج السلع والخدمات خلال العام ٢٠١١ وخاصة ما يدخل فيها من عوامل تشغيلية للمشتقات النفطية التي أدى ازدياد أسعارها إلى ارتفاع نسبي في كلف إنتاج مختلف السلع والخدمات.

فيما يلي جدول تفصيلي يبين بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العامين ٢٠١٠ / ٢٠١١:

البند	الأهمية النسبية (%)	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير (%)
المواد الغذائية، وهي:	**٣٦,٦**	**١٣٧,٧**	**١٤٣,٤**	**٤,١**
– الحبوب ومنتجاتها	٣,٨	١٤٨,٧	١٤٥,١	-٢,٤
– اللحوم والدواجن	٧,٨	١٤٤,٥	١٥٥,٥	٧,٦
– الأسماك ومنتجات البحر	٠,٨	١١٣,٩	١٢٤,٧	٩,٤
– الألبان ومنتجاتها والبيض	٣,٨	١٤٢,٨	١٤٩,٩	٤,٩
– الزيوت والدهون	١,٧	١٦٠,٨	١٦٩,٠	٥
– الفواكه	٢	١٣١,٠	١٣٤,٠	٢,٣
– الخضروات	٣,٥	١٤٦,٣	١٣٩,٢	-٤,٨
– السكر ومنتجاته	٢,٥	١٣٥,٣	١٤٦,٣	٨,١
– التبغ ومنتجاته	٣,٥	١٢٥,٠	١٢٨,٠	٢,٤
– المشروبات والمرطبات	١,١	١١١,٩	١١٨,٠	٥,٤
– مواد غذائية أخرى	٥,٦	١٢٥,٤	١٣٥,٧	٨,٢
ملابس وأحذية، وهي:	**٤,٩**	**١٢٢,٩**	**١٣٠,٥**	**٦,١**
– ملابس	٣,٩	١٢٢,١	١٢٩,٧	٦,٢
– أحذية	١	١٢٦,٠	١٣٣,٧	٦,١
المساكن، وهي:	**٢٦,٧**	**١١٨,٦**	**١٢٣,١**	**٣,٨**
– السكن وملحقاته	١٥,٩	١٠٩,٢	١١٤,١	٤,٤
– الوقود والإنارة	٦	١٤٤,٨	١٤٨,٨	٢,٧
– الأثاث والمفروشات	١,٨	١١٢,٠	١١٥,٠	٢,٦
– أخرى	٢,٩	١١٩,٦	١٢٤,٠	٣,٦
السلع والخدمات الأخرى: وهي	**٣١,٦**	**١١٤,٤**	**١٢٠,٢**	**٥**
– النقل والاتصالات	١٥,٨	١١٢,٢	١١٧,٦	٤,٨
– التعليم	٧	١٢١,٨	١٢٧,٩	٥
– العناية الطبية	٢,٧	١٠٦,٤	١١٠,٣	٣,٦
– العناية الشخصية	٣	١٢٤,٢	١٣٥,٩	٩,٤
– الثقافة والترفيه	١,٥	١٠٤,٨	١٠٨,٨	٣,٨
– أخرى	١,٣	١٠٦,٣	١٠٧,٢	٠,٨
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**١٠٠**	**١٢٤,٥**	**١٣٠,٠**	**٤,٤**

****

المراجع الرئيسة :

١. نشرة مالية الحكومة – المجلد الثالث عشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني ٢٠١٢).

٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.

٤. المواقع الإلكترونية لكل من:
- البنك المركزي الأردني.
- بورصة عمان.
- مؤسسة الموانىء.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- هيئة تنشيط قطاع السياحة.
- الصحف المحلية اليومية.